السنة الرابعة والعشرون/ عدد خاص / شهر تشرين الثاني/ سنة 2026 تاريخ قبول النشر/2025/8/18

https://doi.org/10.31272/ijes.v24.1632

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Measuring and Analyzing the impact of financial stability determinants on bank capital adequacy

قياس وتحليل أثر محددات الاستقرار المالي على كفاية رأس المال المصرفي في عينة من المصارف العراقية الخاصة

هيفاء فاضل محمود/ الباحث
Haifa Fadhil Mahmoud
Hayfaafadhil88@uomustansiriyah.edu.iq

أ.م.د أحمد حمدي الحسيني/ المشرف
Ahmed Hamdi Al-Husayny
dr.ahmad_hamdy@uomustansiriyah.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة المستنصرية

Abstract

This research aims to identify the theoretical and intellectual aspects and test the impact of financial stability indicators and their role in reducing the decline in banking capital adequacy. Therefore, the main research question will be about the existence of a significant significance of stability determinants on the capital adequacy of the banks in the study sample. Through a main hypothesis stating: The existence of a significant impact of the independent variable (financial stability determinants) on the dependent variable (capital adequacy index), which was tested in a sample of private Iraqi commercial banks represented by (the National Bank of Iraq, Bank of Baghdad, Gulf Bank, Ashur International Bank, and Middle East Bank). To prove or refute the aforementioned hypotheses, and to address the main research question, the descriptive approach was followed in presenting the concepts and information specific to the field of study, and adopting the standard approach represented by a proposed model and analyzing the panel data methodology by measuring the determinants of financial stability and their impact on capital adequacy in a sample of private Iraqi banks. Then, the results were drawn. The research results proved the validity of the hypothesis, while the research recommended the necessity of enhancing transparency and financial disclosure, and developing analytical tools to monitor financial stability indicators periodically.

Keywords: Financial stability, bank capital adequacy, Iraqi banking sector.

المستخلص

يهدف هذا البحث الى التعرف على الجوانب النظرية والفكرية واختبار تأثير مؤشرات الاستقرار المالي ودورها في الحد من انخفاض كفاية رأس المال المصرفي ولذلك سيكون التساؤل الرئيس للبحث حول وجود دلالة معنوية لمحددات الاستقرار على كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة ؟ من خلال فرضية رئيسة مفادها: وجود أثر ذو دلالة معنوية للمتغير المستقل (محددات الاستقرار المالي) على المتغير التابع (مؤشر كفاية رأس المال) والتي

تم اختبارها في عينة من المصارف العراقية التجارية الخاصة المتمثلة ب (المصرف الأهلي العراقي، مصرف بغداد، مصرف الخليج، مصرف اشور الدولي، مصرف الشرق الاوسط). ومن أجل اثبات او نفي الفرضيات المشار اليها ، وكمعالجة للتساؤل الرئيس للبحث تم اتباع المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال الدراسة، واعتماد المنهج القياسي المتمثل بأنموذج مقترح و تحليل منهجية البيانات اللوحية Panel Data عن طريق قياس محددات الاستقرار المالي و أثرها في كفاية رأس المال في عينة من المصارف العراقية الخاصة. ومن ثم استخلاص النتائج ، ولقد أثبتت نتائج البحث صحة الفرضية بينما أوصى البحث بضرورة تعزيز الشفافية والإفصاح المالي، وتطوير أدوات تحليلية لمتابعة مؤشرات الاستقرار المالي بشكل دوري.

الكلمات الرئيسية : الاستقرار المالي، كفاية رأس المال المصرفي، القطاع المصرفي العراقي.

المقدمة

يُعد الاستقرار المالي وكفاية رأس المال المصرفي من الركائز الأساسية للنظام المصرفي، إذ يعكسان قدرة المؤسسات المالية على مواجهة الصدمات الاقتصادية والحفاظ على استدامتهاخاصة في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة، ويواجه القطاع المصرفي العراقي العديد من التحديات التي تؤثر على استقراره وفاعليته، مما يستدعي فهماً عميقاً لمحددات الاستقرار المالي، إذ تتضمن هذه المحددات مجموعة من العوامل الاقتصادية والمالية التي تؤثر على قدرة المصارف على مواجهة الازمات المالية. تهدف هذه الدراسة الى قياس وتحليل أثر هذه المحددات ودورها في الحد من تدهور كفاية رأس المال لعينة من المصارف العراقية الخاصة. سيتناول البحث عدة مؤشرات رئيسية للاستقرار المالي وكيفية تأثيرها على كفاية رأس المال المصرفي، ومن خلال تحليل هذه العلاقة يسعى البحث إلى تقديم رؤى استراتيجية تدعم صناع القرار في تعزيز استقرار النظام المصرفي وتحسين كفاءته.

1. منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بأن الدول الريعية ومنها العراق تعاني من ضعف انظمتها المالية وضعف الجهاز المصرفي بسبب إرتفاع المخاطر المتعلقة بالصدمات النقدية والمالية وكثرة تعرض هذه الدول لهكذا نوع من الصدمات مما يجعل استقرارها عرضة للمخاطر بشكل متواصل، ومما سبق تتجسد مشكلة الدراسة بالتساؤل الآتي:

هل توجد دلالة معنوية لمحددات الاستقرار على كفاية رأس المال للمصارف عينة الدراسة ؟

ثانياً : فرضية البحث: تستند فرضية البحث على فرضية رئيسة مفادها: وجود أثر ذو دلالة معنوية للمتغير المستقل (محددات الاستقرار المالي)على المتغير التابع(مؤشر كفاية رأس المال).

ثالثاً: هدف البحث: يتمحور لهدف الاساسي للدراسة في اختبار تأثير المحددات الاساسية للإستقرار المالي ودورها في الحد من تدهور كفاية رأس المال لعينة من المصارف التجارية الخاصة، ويتطلب تحقيق هذا الهدف وضع مفهوم واضح للاستقرار المالي، ومعرفة أهم المحددات التي تؤثر فيه.

رابعاً :اهمية البحث: يسهم هذا البحث في تعزيز الفهم العميق للعلاقات المعقدة بين الاستقرار المالي وكفاية رأس المال المصرفي، مما يوفر إطاراً نظرياً يتيح للباحثين تحليل كيفية تأثير العوامل المحددة للاستقرار المالي على قدرة المصارف للحفاظ على مستويات سليمة من كافية رأس المال.

خامساً :مجتمع وعينة البحث: تمثل مجتمع البحث في الجهاز المصرفي العراقي وتم اختيار عينة عمدية وعلى وجه الخصوص المصارف التجارية بوصفها المكان الملائم لاختبار انموذج الدراسة وفرضيتها.

سادساً :منهج البحث: اعتمد البحث أسلوب الجمع بين المنهج الاستقرائي القائم على دراسة

الواقع والاسلوب القياسي الذي يعد من اهم ادوات المنهج الاستنباطي المتمثل بأنموذج مقترح و تحليل منهجية البيانات اللوحية Panel Data عن طريق قياس محددات الاستقرار المالي و أثرها في كفاية رأس المال في عينة من المصارف العراقية الخاصة.

سابعاً: الاطار الزماني والمكاني: تضمنت المدة الزمنية للجانب العملي في المصارف عينة الدراسة سلسلة من البيانات امتدت من (2010 - 2023). بينما الاطار المكاني تمثل بمجموعة من المصارف وهي (المصرف الأهلي العراقي، مصرف بغداد، مصرف اشور الدولي للاستثمار، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، مصرف الخليج التجاري).

ثامناً: هيكلية البحث: من أجل تحقيق أهداف البحث ووفقاً للمنهجية المعتمدة إذ تضمن البحث محورين فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات، إذ يتضمن المحور الأول الاطار المفاهيمي للاستقرار المالي وكفاية رأس المال المصرفي، أما المحور الثاني تضمن قياس تأثير مؤشرات الاستقرار المالي على كفاية رأس المال لعينة الدراسة.

المحور الاول : الاستقرار المالي وكفاية رأس المال مدخل مفاهيمي

أولاً: مفهوم الاستقرار المالي: يشكل مفهوم الاستقرار المالي موضوعاً واسع الانتشار ومتعدد الأبعاد، اذ يُعرف الاستقرار المالي بأنه العمل على ضمان قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي، مما يتضمن غياب الصدمات التي قد تؤثر سلبًا على الاقتصاد شهدت الدراسات والأدبيات المتخصصة تنوعاً كبيراً في مفاهيمه وتعاريفه. ونتيجة لتلك التنوعات، فإنه لم يتم التوصل إلى تعريف موحد واضح للمفهوم. فقد ركزت بعض الأدبيات الاقتصادية على اعتبار الاستقرار المالي كحالة تتجاوز حالة الفشل المالي، أي أن النظام المالي يعاني من اضطرابات وقصور في أدائه تحول دون قيامه بمهامه بشكل كامل. وقد أثار بعض الاقتصاديين انتقادات حيال هذا المنظور؛ إذ أن قدرة النظام المالي على تحمل الاضطرابات والأزمات المالية التي يمكن أن يواجهها لا تعتمد بالضرورة على قدرته على أداء مهامه بكفاءة، لاسيما في ظل تحرر الأسواق وعولمة النظام المالي، وارتباطات وتشابكات العلاقات الاقتصادية والمالية. (العسكري،28:2023) ظهر مصطلح الاستقرار المالي (Financial Stability) بعد الأزمات المالية المتتالية التي هزت الاقتصادات العالمية، سواء كانت متقدمة أو نامية، وما زال تأثيرها مستمرا حتى الآن، ولكن يختلف من اقتصاد إلى آخر .لذلك، أصبح من بين المصطلحات الأكثر انتشارا في الحقول المالية والاقتصادية حول العالم، واكتسب أهمية كبيرة، أصبح من الأولويات للجهات المعنية والمسؤولة عنه، نظرا لارتباطه بالنظام المالي وكيفية التعامل مع الأزمات المالية والتصدي لها. إن ممارسة المؤسسات المالية والمصرفية لأعمالها تحيطها بكثير من المخاطر، وإن ترك أنشطة وأعمال هذه المؤسسات المصرفية من دون عملية مراقبة وإدارة سيؤدي الى مشكلات كثيرة منها إخفاق هذه المؤسسات في تأدية أعمالها وخسارتها لعملائها فضلاً عن حالات المقاضاة التي قد تواجهها، ومن ثم وقوعها في أزمات مالية تهدد مكانتها وسمعتها أمام جمهور المتعاملين وبالتالي حدوث هشاشة مالية للقطاع المالي والمصرفي ككل. ويرى بنك التسويات الدولية أن حالة "الاستقرار المالي بكونها: "الحالة التي ينتفي فيها وجود أية عوامل من شأنها إحداث تقلبات مفاجئة وغير مبررة في أسعار الأصول المالية، أو التأثير على مقدرة المؤسسات المالية على مواجهة التزاماتها التعاقدية " (Crockett,1997:12) يشير الاستقرار المالي ايضاً إلى التقلبات في أسعار الأصول، والتي يتغير أداؤها في الأسواق المالية مصحوبة بتغير مفاجئ في أسعار الفائدة نتيجة لعدم توفر التمويل الكافي، مما ينتج تأثيرًا سلبيًا على الاستهلاك والادخار والإنتاج. (Ahmed 2001: 2). من وجهة نظر البنك المركزي الألماني يتمثل الاستقرار المالي في حالة التوازن التي يمكن بها للنظام المالي أداء وظائفه الاقتصادية

الأساسية، وهذه الوظائف تشمل تخصيص الموارد الاقتصادية، وموازنة المخاطر، وتسوية المدفوعات بكفاءة لازمة، بالإضافة إلى القدرة على الاستمرار في أداء هذه الوظائف بصورة مناسبة حتى في حالات الصدمات أو الأزمات الكبيرة التي تتطلب تغييرات هيكلية. (Deutsche Bundes bank,2003)

ثانياً: أهداف الاستقرار المالي: لا يمكن حصر أهداف الاستقرار المالي بعدة نقاط بسيطة نظراً لاختلاف وجهات النظر بين المؤسسات المالية والمصرفية في تحديد مفهوم موحد للإستقرار المالي ولكن يمكن إبراز أهمية الاستقرار المالي بالآتي:

- تقليل مستوى المخاطر النظامية وتأثيراتها، وتشجيع اعتماد سياسات وقائية وأخرى علاجية في الوقت المناسب لتفادي عدم الإستقرار المالي، مع تعزيز القدرة على استعادة الاستقرار إلى النظام المالي في حالة فشل التدابير الوقائية والعلاجية في الحد من إمكانية انتقال آثار الصدمات من القطاع المالي للقطاع الحقيقي والعكس. (الشاذلي،41:2014)
- تمكين صانعي السياسات ومتخذي القرارات المالية من التعرف على نقاط الضعف المحتملة مبكرًا، لتجنب حدوث فقاعات سعرية قد تستدعي تصحيحًا جبريًا لقيم الأصول، سواء على المستوى العيني أو المالي وتعزيز قدرة اتخاذ القرار على تحديد جوانب الضعف المحتملة في بداية الأزمة. (Borio & Drehmann,2009,284)
- تحقيق الوصول إلى قطاع مالي فعّال يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع والمستدام، ويتناسب مؤشر أدائه مع المؤشرات الاقتصادية الكلية. هذا يتطلب كفاءة في عمل الأسواق المالية مع الالتزام بالقواعد الاحترازية لتعاملات المؤسسات المالية. كما يجب تحقيق الرقابة الفعّالة على المؤسسات المالية، وضمان وجود بنية تحتية ذات كفاءة عالية تحظى بثقة المتعاملين. (الشاذلي،41:2014)
- يكمن هدف الاستقرار المالي الرئيسي- في تحقيق استقرار شامل لقطاع المال، وليس فقط للمؤسسات الفردية. (العسكري،32:2023)
- تصميم نظاماً مالياً قادراً على مواجهة الاضطرابات والصدمات واداء دوره الكامل في عملية النمو الاقتصادي عن طريق البحث والتحليل للقطاعات المهمة و العوامل المؤثرة في استقرار النظام المالي. (عمايرة , 2015 ,13-15)

ثالثاً: محددات الاستقرار المالي: أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية واستقرار المصارف التجارية، والتي سيتم اعتمادها لاحقاً في اجراء التحليل القياسي للدراسة، اذ ينعكس تأثير هذه المؤشرات في مستوى الائتمان السيء. فالعوامل والتغيرات الاقتصادية الكلية تؤثر على قدرة المقترضين على سداد ديونهم للمصارف. (Betz,et al.,2020)كما يلي نستعرض أهم متغيرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على الاستقرار المالي للمصارف ، وذلك بالرجوع للعديد من المراجع:

1. **النمو الاقتصادي:** وتشير مؤشرات النمو لكل قطاع اقتصادي على حدة إلى أن انخفاض معدل النمو في الاقتصاد يضعف قدرة المقترضين المحليين على تسديد التزاماتهم المالية ويسهم في زيادة مخاطر الائتمان. (حريري، وعبد الغني،13:2009)، يعد النمو الاقتصادي مؤشراً على التغير في الدخل الكلي للبلد .وبالتالي، يمكن أن يكون انخفاض معدلات النمو الاقتصادي له تأثير سلبي على مستويات الدخل الكلي وبالتالي دخل الفرد. ومع انخفاض مستويات الدخل، قد تضعف قدرة الأفراد على سداد القروض مما يؤدي إلى زيادة نسبة القروض المتعثرة، وهذا بدوره يؤثر على الاستقرار المالي للمصارف.

2. **التضخـــم:** يرتبط التضخم بشكل مباشر مع تذبذب المستوى العام للاسعار، وهو أمر يزيد من مخاطر المحافظ المالية ويشوه المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تقييم مخاطر الائتمان والاستثمار. فعندما ترتفع معدلات التضخم، يميل حجم الإقراض المصرفي إلى الانخفاض مما يؤثر في أداء المصارف ويؤدي إلى تراجع القروض، وبالتالي تقل نسبة كبيرة من أرباحها .(umar et al., 2014:57)

3. **سعـــــر الفائـــدة:** واحدة من المخاطر الناشئة عن تعرض المصارف للخسائر تكمن في الاختلافات في أسعار الفوائد في السوق، اذ قد تؤثر هذه الاختلافات في عائداتها وقيمة أصولها (فارس،231:2021)، يؤثر أي ارتفاع في أسعار الفائدة على المصارف بشكل بسيط؛ فالفوائد العالية تجعل القروض أكثر تكلفة عند إعادة السداد .خلال الأزمة الآسيوية، حث صندوق النقد الدولي البلدان على التلاعب بأسعار الفوائد لدعم عملاتها، والتي كانت في هبوط مستمر، وما لاحظناه هو أنه مع ارتفاع أسعار الفوائد (التي وصلت إلى 30% في إندونيسيا)، بدأت المصارف بالفشل نتيجة زيادة القروض المتعثرة. (حسين،47:2023)

4. **سعـر الصـــرف:** كما الوضع مع التضخم، يبقى تأثير سعر الصرف سواء الإسمي أو الحقيقي على الاستقرار المالي غير واضح، يمكن أن يؤدي ارتفاع قيمة العملة المحلية إلى تراجع الصادرات وارتفاع الواردات، ما يقلل من الطلب الكلي ويزيد من درجة أخطار القطاع المالي وعدم استقراره. ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع قيمة العملة المحلية يُحسن من قدرة المقترضين بالعملات الأجنبية على السداد، مما يقلل المخاطر ويحسن من درجة الاستقرار المالي. لذا، هيكل الاقتصاد وطبيعته، بالتعاون مع القطاع المالي، تحدد درجة تأثير أسعار الصرف على الاستقرار المالي .(Jovica et al., 2019)

رابعـاً: كفايـة رأس المـال المصـرفي: وتقيس مدى قوة رأس مال المصرف لمواجهة المخاطر المحتملة وفقاً للمبادئ التوجيهية الإشرافية وطبيعة وحجم المخاطر التي تواجهها المصارف وقدرة الإدارة على مواجهة تلك المخاطر ويؤخذ بالحسبان كل من مستوى وجودة رأس المال والوضع المالي العام للمصرف وطبيعة واتجاه حجم الموجودات المشكوك فيها وكفاية المخصصات الإحتياطية مقابل خسائر التمويلات النقدية وإحتياطيات التقييم الأُخرى. (Uremadu & Duru-Uremadu, 2018) ومن أهم المعايير التي تستعمل في قياس رأس المال المصرفي ما يأتي:

نسبة كفاية رأس المال المصرفي: يتكون راس المال من عناصر مختلفة لها قدرة متفاوتة على استيعاب الخسائر وعرفت كفاية راس المال على انها الوسيلة التي تقوم بالتحكم في مستويات المخاطر عند مزاولة المصرف لأعماله وتمثل الحجم الكافي من راس المال اللازم لإمتصاص الخسائر التي تحدث عند القيام بالاستثمارات. ويجب ان لاتقل هذه النسبة عن النسبة المعيارية المحددة (12%) كحد أدنى، وتكون معادلة حساب نسبة كفاية رأس المال كالآتي: (حسين،33:2023)

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر السوق+ مخاطر الائتمان+ مخاطر التشغيل}} \times 100\ \%$$

المحور الثاني: قياس تأثير مؤشرات الاستقرار المالي على كفاية رأس المال لعينة الدراسة

أولاً: الانموذج القياسي المقترح: لالتقاط الاثار المتوخاة من تحليل الانحدار سيتم اعتماد الانموذجين الوظيفيين الاتيين :

Capital adequacy = *f* (Economic growth rate, Real Interest rate, Inflation rate, Exchange rate)
Non-performing loans = *f* (Economic growth rate, Real Interest rate, Inflation rate, Exchange rate)

والجدول الاتي يوضح المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

جدول (1) توصيف متغيرات الانموذج

المتغيرات المستقلة		المتغيرات التابعة	
الرمز	اسم المتغير	الرمز	اسم المتغير
X1	معدل النمو الاقتصادي	Y1	كفاية رأس المال
X2	معدل الفائدة الحقيقي		
X3	معدل التضخم		
X4	سعر الصرف الحكومي		

اعداد الباحثة

ومن الجدير بالذكر ان هناك مجموعة اخرى من المتغيرات المؤثرة في المتغير التابع مثل(الائتمان المصرفي الكلي , معدل العائد على الموجودات ....الخ) الا ان تم الاكتفاء بالمتغيرات الاربعة المقترحة في الجدول السابق وذلك لاسباب يتصل بعضها بعدم القدرة على الحصول على البيانات الكافية حول المتغير من قبل ادارات بعض المصارف عينة البحث والبعض الاخر هو عبارة عن متغيرات تجميعية اي يتم احتسابها من خلال معادلات رياضية معينة تحتاج الى نوع خاص من البيانات يتعارض مع التعليمات الصادرة من الجهات الحكومية والتي بدأ تطبيق قسم منها مع نهاية سنة 2016، وبذلك كان من الصعب جدا الحصول على بيانات تلك المتغيرات للفترات السابقة والتي تقع ضمن نطاق الدراسة لذا اقتضى التنويه , وبناءا على ما سبق سيتم اختبار الاثر بين المتغيرات المستقلة المقترحة في الدراسة والمتغير التابع وفقا لمعادلة الانحدار الاتية:

$$Y_1 = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 - \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

ثانياً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: بالرغم من وجود العديد من الاختبارات المستخدمة في اختبار استقرارية السلاسل الزمنية سيتم اللجوء الى اختبار جذر الوحدة(Levin,Lin&Chu)والمقدم من قبل الباحثان Levin&Lin سنة 2002 من خلال ورقة عمل قدمت من اجل هذا الاختبار , ومن خصائص هذا الاختبار انه يأخذ بنظر الاعتبار التأثيرات الثابتة المقطعية والزمنية(Two-Ways-Fixed-Effects)والجدول الاتي يوضح نتائج الاختبار:

جدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة (Levin,Lin&Chu)

		Level			1st difference		
		Individual intercept	Individual intercept and trend	None	Individual Intercept	Individual intercept and trend	None
Y1	Statistic	-1.89419	-	-	-	-	-
	Prob	0.0291	-	-	-	-	-
X1	Statistic	-7.58056	-	-	-	-	-
	Prob	0.0000	-	-	-	-	-
X2	Statistic	-1.95508	-	-	-	-	-
	Prob	0.0253	-	-	-	-	-
X3	Statistic	-2.14494	-	-	-	-	-
	Prob	0.0160	-	-	-	-	-
X4	Statistic	1.38241	-5.52954	-	-	-	-
	Prob	0.9166	0.0000	-	-	-	-

اعداد الباحثة استنادا الى مخرجات برنامج EViews 13

من نتائج الجدول السابق يتضح ان جميع بيانات متغيرات الانموذج استقرت عند المستوى ويمكن القول باستقرارية البيانات واعتبار بيانات الـ (Panel Data) ساكنة.

ثالثاً: الاختبارات التشخيصية: في هذه الفقرة سيتم اجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية للتأكد من خلو الانموذج المقترح من المشاكل القياسية وتحقق جميع فروض حد الخطأ العشوائي وكالاتي :

رابعاً: اختبار التجانس: للتأكد من امكانية اعتماد وتطبيق منهجية البيانات اللوحية Panel Data يتطلب التأكد من تجانس بيانات المتغيرات المستخدمة في اجراء تحليل الانحدار ولاجل التحقق من ذلك سيتم اللجوء الى اختبار التجانس لـ Hsiao والذي تكون مهمته اختبار التجانس الكلي

للانموذج المقترح من خلال فرضيتين , الاولى فرضية العدم (H_0) والتي تنص على افتراض خلو الانموذج المقترح من مشكلة عدم التجانس , والثانية هي الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على وجود مشكلة عدم التجانس في الانموذج المقترح , والجدول الاتي يوضح نتائج اختبار Hsiao :

جدول (3) نتائج اختبار التجانس لـ Hsiao

الفرضيات	احتمالية احصاءة F	القرار
H_0 : الانموذج متجانس كليا H_1 : الانموذج غير متجانس كليا	28.3307	قبول فرضية العدم والانموذج المقترح متجانس كليا

اعداد الباحثة استنادا الى مخرجات برنامج EViews 13

من الجدول السابق يتضح خلو الانموذج المقترح من مشكلة انعدام ثبات تجانس التباين , اذ تم قبول الفرضية العدمية وذلك لان ان احصاءة F المحتسبة جاءت باحتمالية اكبر من F الجدولية عند مستوى معنوية 5%.

خامساً: اختبار التعددية الخطية : من اجل التأكد من خلو الانموذج المقترح من مشكلة التعددية الخطية يتم اللجوء الى اختبار يطلق عليه اختبار تضخم معاملات التباين (VIF) Variance Inflation Factors , اذ يتم من خلال هذا الاختبار الحكم على خلو الانموذج من مشكلة التعددية الخطية من عدمها والجدول الاتي يبين نتائج الاختبار :

جدول (4) نتائج اختبار معامل تضخم التباين VIF

Variables	Y1	Y2	X1	X2	X3	X4
VIF	7.8831	2.5408	3.0041	6.8109	4.4285	2.6491

اعداد الباحثة استنادا الى مخرجات برنامج EViews 13

من الجدول السابق يتضح ان جميع قيم اختبار VIF كانت اقل 10 وبذلك يتم القول بخلو الانموذج المقترح من مشكلة التعددية الخطية .

سادساً: تقدير النماذج الاساسية للتحليل: بحسب منهجية البيانات اللوحية Panel Data فانها تقترح ثلاثة اشكال رئيسية من النماذج للتقدير:

أنموذج الانحدار التجميعي : يعد من ابسط نماذج التقدير وفق منهجية البيانات اللوحية , وتكون فيه جميع المعاملات ثابتة ولجميع الفترات الزمنية , بمعنى ان هذا الانموذج يهمل اي تأثير للزمن .

أنموذج التأثيرات الثابتة : يهدف هذا الانموذج الى معرفة سلوك كل مجموعة مقطعية من خلال جعل معلمة الحد الثابت (β_0) تختلف من مجموعة الى اخرى مع الابقاء على جميع معاملات الميول ثابتة لكل مقطع عرضي .

أنموذج التأثيرات العشوائية : وفقا لهذا الانموذج فانه يتم التعامل مع الحد الثابت β_0 وكأنه متغير عشوائي. ومن اجل اتخاذ القرار فيما يتعلق باختيار الانموذج الامثل للدراسة وفقا للاشكال الثلاث من النماذج السابقة , لابد من اخضاع الانموذج المقترح بحسب المعادلة (1) السابقة لمجموعة من الاختبارات لانتقاء الانموذج الامثل لاجراء التحليل .

سابعاً: تقدير العلاقة بين كفاية رأس المال والمتغيرات الكلية للاستقرار المالي: من خلال استعراض النماذج الثلاث المستخدمة للتقدير وفقا لمنهجية البيانات اللوحية، سيتم استعراض نتائج التقدير للمعادلة 1 السابقة وكالآتي:

جدول (5) تقدير العلاقة بين متغير كفاية رأس المال والمتغيرات الكلية للاستقرار المالي للمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2023) بحسب أنموذج الانحدار التجميعي

Dependent Variable: Y1
Method: Panel Least Squares
Date: 07/18/25 Time: 18:41
Sample: 2010 2023
Periods included: 14
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 70

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.252839	0.973837	8.259631	0.0360
X1	0.553185	0.025983	7.122587	0.0202
X2	0.399260	29.52728	5.148990	0.0020
X3	-0.617135	3.519277	-7.363308	0.0211
X4	0.000679	0.000867	5.783808	0.0436

Root MSE	0.512080	R-squared	0.891131
Mean dependent var	0.941722	Adjusted R-squared	0.885201
S.D. dependent var	0.541018	S.E. of regression	0.531410
Akaike info criterion	1.642185	Sum squared resid	18.35580
Schwarz criterion	1.802792	Log likelihood	-52.47647
Hannan-Quinn criter.	1.705980	F-statistic	22.629364
Durbin-Watson stat	1.996392	Prob(F-statistic)	0.001774

اعداد الباحثة استنادا الى مخرجات برنامج EViews 13

جدول (6) تقدير العلاقة بين متغير كفاية رأس المال والمتغيرات الكلية للاستقرار المالي للمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2023) بحسب أنموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: Y1
Method: Panel Least Squares
Date: 07/18/25 Time: 18:48
Sample: 2010 2023
Periods included: 14
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 70

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.252839	0.889231	5.284334	0.0071
X1	0.003185	0.023725	11.134250	0.0136
X2	4.399260	26.96198	6.163165	0.0209
X3	-8.317135	3.213526	-8.588165	0.0120
X4	0.000679	0.000791	5.858383	0.0340

Effects Specification
Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	0.052975	R-squared	0.988828
Mean dependent var	0.141722	Adjusted R-squared	0.975560
S.D. dependent var	0.041018	S.E. of regression	0.485242
Akaike info criterion	1.511183	Sum squared resid	10.36305
Schwarz criterion	1.800276	Log likelihood	-11.89142
Hannan-Quinn criter.	1.626014	F-statistic	33.09674
Durbin-Watson stat	2.027780	Prob(F-statistic)	0.005357

اعداد الباحثة استنادا الى مخرجات برنامج EViews 13

جدول (7) تقدير العلاقة بين متغير كفاية رأس المال والمتغيرات الكلية للاستقرار المالي للمصارف عينة الدراسة للمدة (2010-2023) بحسب أنموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: Y1
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 07/18/25 Time: 18:55
Sample: 2010 2023
Periods included: 14
Cross-sections included: 5
Total panel (balanced) observations: 70
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.252839	0.895337	6.282395	0.0485
X1	0.003185	0.023725	9.134250	0.0036
X2	4.399260	26.96198	10.163165	0.0109
X3	-8.317135	3.213526	-8.588165	0.0119
X4	0.000679	0.000791	9.858383	0.0238
	Effects Specification			
			S.D.	Rho
Cross-section random			0.033411	0.0879

Idiosyncratic random		0.085242	0.1121
	Weighted Statistics		
Root MSE	0.067591	R-squared	0.107347
Mean dependent var	0.057377	Adjusted R-squared	0.092415
S.D. dependent var	0.098482	S.E. of regression	0.485242
Sum squared resid	7.30489	F-statistic	1.954166
Durbin-Watson stat	0.955147	Prob(F-statistic)	0.012024
	Unweighted Statistics		
R-squared	0.391131	Mean dependent var	0.941722
Sum squared resid	18.35580	Durbin-Watson stat	0.796392

اعداد الباحثة استنادا الى مخرجات برنامج EViews 13

ثامناً: المفاضلة بين النماذج المقترحة : من اجل اختيار الانموذجين الامثلين للتقدير لابد من اجراء اختبارات المفاضلة بين النماذج التي تم تقديرها , وسيتم اللجوء الى اختبارين مهمين هما اختبار (F) واختبار (Hausman) لكل أنموذج من النماذج المقدرة للمفاضلة بين أنموذج الانحدار التجميعي وأنموذج التأثيرات الثابتة من جهة ,ومن جهة اخرى بين أنموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية للتوصل الى افضل النماذج وكالاتي:

جدول (8) اختبار (F) للمفاضلة بين نماذج العلاقة بين متغير رأس المال والمتغيرات الكلية للاستقرار المالي للمصارف عينة الدراسة للفترة (2010-2023)

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	4.239318	(4,61)	0.0043
Cross-section Chi-square	17.170092	4	0.0018

اعداد الباحثة استنادا الى مخرجات برنامج EViews 13

جدول (9) اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نماذج العلاقة بين متغير رأس المال والمتغيرات الكلية للاستقرار المالي للمصارف عينة الدراسة للفترة (2010-2023)

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	161.826299	4	0.0000

اعداد الباحثة استنادا الى مخرجات برنامج EViews 13

من نتائج جداول اختبار (F) والمستخدم للمفاضلة بين الانموذج التجميعي وانموذج التأثيرات الثابتة، يتضح ان أنموذج التأثيرات الثابتة هو الانموذج المناسب للدراسة، وذلك لكون قيمة احصاءة (F) المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية وان القيمة الاحتمالية لها (Prob) اقل من مستوى المعنوية 5%، وبحسب هذه النتائج تمر الدراسة الى المرحلة اللاحقة وهي مرحلة تحليل النتائج بحسب أنموذج التأثيرات الثابتة. ومن نتائج جداول اختبار (Hausman) يتضح ان قيمة احصاءة (Chi-Sq) بلغت (161.826299) وقيمة الاحتمالية المقابلة لها (0.0000) وهي اقل من مستوى الدلالة 5% بالنسبة للمفاضلة بين نماذج علاقة كفاية رأس المال بالمتغيرات الكلية للاستقرار المالي.

تاسعاً: تحليل نتائج أنموذج التأثيرات الثابتة للعلاقة بين متغير كفاية رأس المال والمتغيرات الكلية للاستقرار المالي: تشير نتائج أنموذج التأثيرات الثابتة للعلاقة بين متغير كفاية رأس المال والمتغيرات الكلية للاستقرار المالي الى وجود تأثير ايجابي لمتغير النمو الاقتصادي (X1) على متغير كفاية رأس المال لعينة الدراسة , اذ بلغت قيمة احصاءة (t)

المحتسبة (11.134) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5% بقيمة احتمالية بلغت (0.0136) , وهذا دلالة على معنوية المعلمة المقدرة وان زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 1% سيؤدي الى زيادة كفاية رأس المال بمقدار (0.003%) , وايضا العلاقة بين متغير سعر الفائدة الحقيقي (X2) وكفاية رأس المال كانت علاقة معنوية وطردية بمعنى ان زيادة سعر الفائدة الحقيقي بنسبة 1% ستؤدي الى زيادة كفاية رأس المال بنسبة (4.399%) , والمعلمة المقدرة كانت معنوية اذ بلغت قيمة احصاءة (t) المحتسبة لها (6.163) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5% بقيمة احتمالية بلغت (0.0209) , اما بخصوص متغير معدل التضخم (X3) فأن معلمته المقدرة كانت معنوية اذ بلغت قيمة احصاءة (t) المحتسبة لها (8.588) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5% بقيمة احتمالية بلغت (0.0120)، والعلاقة بين متغير معدل التضخم وكفاية رأس المال هي علاقة عكسية اذ جاءت قيمة المعلمة المقدرة بمقدار (8.317-) , بمعنى ان ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1% سيؤدي الى تراجع كفاية رأس المال بنسبة (8.317%) , اما المتغير (X4) والذي يمثل سعر الصرف الرسمي فجاءت معلمته معنوية أيضا، اذ بلغت قيمة احصاءة (t) المحتسبة (5.858) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5%بقيمة احتمالية بلغت (0.0340)، والعلاقة بين متغير سعر الصرف الرسمي وكفاية رأس المال هي علاقة طردية اذ جاءت قيمة المعلمة المقدرة بمقدار (0.0006)، بمعنى ان التقلبات في اسعار الصرف الرسمية بنسبة 1% ستؤدي الى زيادة كفاية رأس المال بنسبة (0.0006%). كما اظهرت نتائج التقدير للانموذج ان المتغيرات التفسيرية اوضحت مانسبته (98%) من التغيرات التي تطرأ على متغير كفاية رأس المال بحسب نتائج معامل جودة التوفيق (R^2) والمتبقي يقع ضمن حد الخطأ العشوائي او متغيرات اخرى لم يتم ادخالها الى الانموذج المقترح كما تم توضيحه سابقا , اما بالنسبة للمعنوية الكلية للانموذج فقد اظهرت نتائج اختبار (F) ان الانموذج معنوي اذ بلغت قيمة احصاءة (F) المحتسبة (33.096) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5% والقيمة الاحتمالية لها (0.0053) كما اكدت احصاءة (D.W) خلو الانموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي اذ جاءت بقيمة (2.02).

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

1. ان الاستقرار المالي يعد عاملاً أساسياً في بناء نظام اقتصادي ومالي قويين، ويساعد في تقليل المخاطر على مستوى المؤسسات المصرفية والمالية والدول.

2. أن مؤشر كفاية رأس المال في المصارف العراقية تتأثر بشكل كبير بعوامل خارجية مثل العوامل السياسية والاقتصادي بمعنى ان ارتفاع معدل التضخم بنسبة 1% سيؤدي الى تراجع كفاية رأس المال بنسبة (8.317%-).

3. تشير نتائج أنموذج التأثيرات الثابتة للعلاقة بين متغير كفاية رأس المال والمتغيرات الكلية للاستقرار المالي الى وجود تأثير ايجابي لمتغير النمو الاقتصادي (X1) على متغير الكفاية.

4. بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها فقد تم إثبات الفرضية التي تنص على (وجود أثر ذو دلالة معنوية للمتغير المستقل (محددات الاستقرار المالي) على المتغير التابع (مؤشر كفاية رأس المال).

5. أن وجود رقابة مصرفية فعالة يلعب دورًا كبيرًا في تعزيز استقرار المصارف وكفاية رأس المال.

ثانياً: التوصيات

1. بسبب تأثير التضخم السلبي (8.317%-) يُوصى بوضع سياسات نقدية ومالية تهدف إلى السيطرة على معدل التضخم، مما يسهم في تحسين بيئة الأعمال ويساعد المصارف العراقية على الحفاظ على مستويات كافية من رأس المال.

2. ينبغي تعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر المصرفية المتعلقة بتقلبات سعر الصرف، من خلال تطوير أدوات مالية فاعلة تساعد المصارف العراقية في مواجهة المخاطر الناتجة عن تغيرات أسعار الصرف.
3. من الضروري توفير دورات تدريب وتطوير للكوادر المصرفية مما يسهم في تحسين كفاءة الأداء وتقليل المخاطر المرتبطة بانخفاض مؤشر كفاية رأس المال و دعم الثقافة المصرفية من خلال تعزيز مجال البحوث في هذه الموضوعات التي تخص الاستقرار المالي.
4. ضرورة اتخاذ الحكومة لمجموعة من الإجراءات والإصلاحات الاقتصادية اللازمة لدعم بيئة مؤسسية مصرفية كفوءة ودعم النظام المالي، إذ يؤدي الدعم الحكومي دوراً مهما في تعزيز الاستقرار المالي.
5. ينبغي على الجهات الرقابية إنشاء وحدات رقابية متخصصة تقدم تقارير ربع سنوية عن مؤشرات الاستقرار وذلك لتعزيز أنظمتها وعملياتها لمتابعة أداء المصارف العراقية.

المصادر Reference

1- حريري، عبدالغني. (2009) ."دور التحرر المالي في الأزمات والتعثر المصرفي"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمات المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
2- حسين، ورود محمد. (2023) ." دور اختبارات الضغط في الحد من الازمات المالية المصرفية_دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية الخاصة"، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق.
3- الشاذلي، احمد شفيق.(2014). " الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه ، دراسات اقتصادية ، صندوق النقد العربي، دبي، ص41-47.
4- العسكري، سجاد مانع محسن. (2023) ."دور المرونة المالية في تحقيق الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية العراقية"، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
5- فارس، علي أحمد و كاظم، عذراء شهيد. (2021) ." قياس العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية ومؤشرات الربحية دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف التجارية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة الزمنية (2019-2005)"، مجلة وارث العلمية، المجلد (3):العدد 231:7-247.
6- محمد , عمارة محمد .(2015 .), "دور البنك المركزي في الحد من المخاطر النظامية وحماية الاستقرار المالي ", ورقة عمل في ملتقى الاقتصادي العربي الاول لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية والمصرفية المنعقد في 8 حزيران , الاردن – عمان.
7- Betz, J., Kruger, S., Kellner, R. & Rosch, D.,.(2020). “Macroeconomic effects and frailties in the resolution of non-performing loans”. Journal of banking & finance, 112(3), pp. 105-121.
8- Borio & Drehmann & Tsatsaronis . (2012) .” stress-testing macro stress testing: does it live up to expectations”, BIS Working Papers , Monetary and Economic Department, No 369.
9- Crockett, Andrew, "The Theory and Practice of Financial Stability," GEI Newsletter Issue No. 6 (United Kingdom: Gonville and Caius College Cambridge), 11-12 July 1997 Economics and Banking, Vol. 23, No. 1. PP 25-54
10- Deutsche Bundesbank .(2003). ‘Report on the stability of the German financial system’, Monthly Report, Frankfurt, December.
11- Jovica, S. et al.,(2019)." Analysis of exchange rate and gross domestic product (GDP) by adaptive neuro fuzzy inference system (ANFIS)". Philica A: Mechanics and its applications, Volume 513, pp. 333-338.
12- Umar, M., Maijama, D., Adamu, M (2014)“Conceptual Exposition of The Effect of Inflation on Bank Performance”, Journal of World Economic Research, Vol. 3, No 5.P 54-59.
13- Uremadu, S. O., & Duru-Uremadu, C. E. (2018). A Review of Indices of Capital Adequacy and Performance among Nigerian Banks: A Theoretical Consideration. 1(1), 8–17. https://econpapers.repec.org/article/sumsjbmms/2018_3ap_3a8-17.htm